دور الحكم الرشيد في الانفاق الاستثماري في العراق للمدة 2004-2024: دراسة قياسية

م. د. ذاكر هادي عبدالله اللهيبي

الجامعة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا

thakir.h.abdullah@nust.edu.iq

تاريخ الاستلام 2025/8/7 تاريخ القبول 2025/10/21 تاريخ النشر 2025/12/22

الملخص:

هدف البحث إلى معرفة مدى أثر الحكم الرشيد على الانفاق الاستثماري، إذ افترض البحث إن الحكم الرشيد له أثراً معنوياً طردياً على الانفاق الاستثماري، وتوصل البحث من خلال تطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الابطاء الموزعة (ARDL) إلى وجود أثر معنوي طردي للحكم الرشيد على الانفاق الاستثماري، وأوصى البحث بضرورة توجيه الجزء الأكبر من الانفاق العام نحو الإنفاق الاستثماري، من خلال معالجة الترهل الإداري، ومكافحة الفساد المالي والإداري والسياسي الذي يشكل عبء كبير على الاقتصاد، وتفعيل دور الهيئة العامة للاستثمار وفروعها في المحافظات ومنحها المزيد من الاستقلالية، وتوفير الحماية اللازمة للمستثمرين المحليين والأجانب، ودعم القطاع الخاص وتفعيل دوره لما له من أهمية كبيرة في زيادة نسبة الاستثمار، وضرورة اتخاذ خطوات واقعية وجدية لإصلاح السياسة المالية في العراق لما لها من أثر في توجيه الانفاق العام نحو الانفاق الاستثماري، وضرورة أن تكون أوجه الانفاق خاضعة للمراقبة والمساءلة والمحاسبة، من أجل تقليل الهدر، والسيطرة على الفساد، مما يسهم في توفير الأموال اللازمة للاستثمار.

الكلمات المفتاحية: الحكم الرشيد، الانفاق الاستثماري، المؤشر التجميعي.

The Role Of Good Governance In Investment Spending In Iraq From 2004 To 2024 - A Quantitative Study

Dr. Thakir Hadi Abdullah Al-Lahibi

National University for Science and Technology

Abstract

The research aimed to identify the extent of the impact of good governance on investment spending. The research assumed that good governance has a significant positive impact on investment spending. The

research concluded, through applying the joint integration test using the autoregressive distributed lag (ARDL) model, that there is a significant positive impact of good governance on investment spending. The research recommended the necessity of directing the largest part of public spending towards investment spending, by addressing administrative slackness, combating financial, administrative and political corruption that constitutes a heavy burden on the economy, activating the role of the General Investment Authority and its branches in the governorates and granting it more independence, providing the necessary protection for local and foreign investors, supporting the private sector and activating its role due to its great importance in increasing the investment rate, and the necessity of taking realistic and serious steps to reform financial policy in Iraq due to its impact on directing public spending towards investment spending. It is also necessary for spending aspects to be subject to monitoring, accountability and review in order to reduce waste and control corruption, which contributes to providing the necessary funds for investment.

Keywords: Good Governance, Investment Spending, Aggregate Indicator.

المقدمة

يمثل الحكم الرشيد أهمية كبيرة على المستوى العالمي لا سيما في أعقاب الأزمات الاقتصادية والمالية التي شهدتها العديد من الدول، إذ أن الحكم الرشيد استخدم من قبل المؤسسات الاقتصادية الدولية كمنهجية لتحقيق النمو الاقتصادي وتحقيق طموحات المواطنين بالوصول إلى التنمية المستدامة وتعزيز دور الإدارات الحكومية في تحقيق ذلك بفعالية وكفاءة.

إذ أصبح التزام العراق بمنهجية الحكم الرشيد أمراً في غاية الأهمية، لما ينطوي على ذلك من تكامل أدوار الادارة الحكومية (القطاع العام) والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، من خلال المشاركة والتشارك لإعادة تحديد أدوار كل منهما من أجل تحقيق التنمية المنشودة بكفاءة وفعالية والاستجابة لطموحات المواطنين وفق ما يرتكز عليه الحكم الرشيد من مبادئ وخصائص تعكس الشفافية والمساءلة والتشارك في تحمل المسؤولية والمشاركة في رسم السياسات وتعزيز دولة القانون

واللامركزية لتقريب صنع القرار من المواطنين، بما يسهم في زيادة الاستثمار والنهوض بواقع الاقتصاد العراقي.

مشكلة البحث

يعاني العراق من أوضاع اقتصادية متدهورة، وانتشار الفساد في مفاصل الدولة ومؤسساتها، مما يؤشر إلى إن توفر الإمكانات والموارد لوحدها ليست كفيلة بالنهوض بالواقع الاقتصادي، بل إنه يحتاج الى إرادة سياسية وإدارة اقتصادية رشيدة تضع الضوابط والقوانين لتهيئة البيئة السليمة للاقتصاد واستغلال موارده بالشكل الأمثل وزيادة مستوى الاستثمار ورفع معدل النمو الاقتصادي.

أهمية البحث

ازدادت أهمية مؤشرات الحكم الرشيد وأصبحت شرطاً رئيساً لتحقيق النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة من خلال إيجاد الظروف الاقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية اللازمة للارتقاء بمستوى الاقتصاد، بحيث إن محاولة إقامة أي بيئة سليمة للاقتصاد وجاذبة للاستثمار من دونه أمر غير ممكن؛ لأن نوعية الحكم تؤثر في النشاط الاقتصادي بشكل عام وفي الاستثمار بشكل خاص، ومن ثم فأن الاقتصاد العراقي بحاجة إلى إرساء أسس الحكم الرشيد باعتباره المدخل الى رفع مستوى النمو الاقتصادي وزيادة تدفق الانفاق الاستثماري.

هدف البحث

يهدف البحث إلى معرفة مدى أثر الحكم الرشيد على الانفاق الاستثماري.

فرضية البحث

إن للحكم الرشيد أثراً طردياً ذات دلالة معنوية على الانفاق الاستثماري في العراق خلال مدة البحث.

منهج البحث

اعتمد الباحث المنهج الاستقرائي، فضلاً عن المنهج الكمي القياسي، من خلال تطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الابطاء الموزعة ARDL (Autoregressive Distributed Lag Model).

الدراسات السابقة

- **الدراسات العربية**

1- دراسة: فرج، شعبان 2012

(الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر للمدة 2000-2010)

تمحور هدف الدراسة حول إبراز أهمية الالتزام بمبادئ الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة ومحاربة الفساد، وبيان الدور الذي تؤديه الادارة الجيدة للمالية العامة للدولة في الحفاظ على مواردها المالية وترشيد الانفاق العام في الجزائر للمدة (2000-2010).

افترضت الدراسة أنه لضمان نجاح عملية ترشيد النفقات العامة لابد من توفر جملة من الدعائم والمتطلبات كالإدارة الجيدة وكفاءة أجهزة الدولة وحسن إدارتها وتوفر نظام مساءلة ومحاسبة ورقابة فعال، وأن هناك عدة أسباب أدت الى عدم تحقيق نتائج مرضية بخصوص تخفيض أعداد الفقراء من بينها توجيه الانفاق الحكومي الى أوجه لا تحض بأولوية، فضلاً عن التبذير والاسراف وانتشار الفساد في مؤسسات الدولة وهياكلها.

توصلت الدراسة إلى أن الإدارة الجيدة لمالية الدولة تتطلب إرساء مبادئ الحكم الرشيد لا سيما الشفافية والمساءلة وتعزيز اطر المشاركة للفاعلين في المجتمع من قطاع خاص ومجتمع مدني في ظل تنامي حاجات الافراد ومحدودية موارد الدولة، إذ أن إرساء هذه المبادئ من شأنه أن يقلل من الفساد وسوء الادارة، واستغلال المال العام، وبالمقابل يساعد ويدعم الادارة الجيدة للموارد وترشيد الانفاق العام، ويعزز النمو ويضمن بيئة استثمارية جاذبة للاستثمار، ويعزز سيادة الحكم والقانون مما يسهل حصول الفقراء على نصيبهم من التنمية، ويحفظ حقوقهم.

2- دراسة: المطوري، أحمد جاسم محمد 2011

(مدى توافر مؤشرات إدارة الحكم وأثرها على النمو الاقتصادي في العراق)

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم إدارة الحكم، وتشخيص مؤشراته، ومعرفة مدى أثرها في النمو الاقتصادي في العراق.

افترضت الدراسة أن تبني أسلوب إدارة الحكم الرشيد في العراق يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي.

أهم ما توصلت إليه الدراسة هو أن معظم المؤشرات المستخدمة للتعبير عن إدارة الحكم في العراق تعبر عن ضعف نضج هذه المؤشرات، وأن عدم الاستقرار السياسي والاختلافات المحلية أثرت بشكل كبير على الأنشطة الاقتصادية. إذ يعد الاستقرار السياسي ضروري جداً من أجل تحقيق نمو اقتصادي.

- **الدراسات الأجنبية**

1- دراسة: Mumtaz, Hussain Shah & Anum, Gul Afridi 2015

(Significance of Good Governance for FDI Inflows in SAARC Countries)

(أهمية الحكم الرشيد لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي)

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر الحكم الرشيد على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي للمدة (2006-2014)، إذ تكونت العينة من خمسة من إجمالي الدول الثمانية وهي بنكلادش، الهند، النيبال، باكستان، وسريلانكا، واستبعدت ثلاثة بلدان وهي أفغانستان، بوتان، المالديف بسبب نقص المعلومات.

افترضت الدراسة إن مؤشرات الحكم الرشيد لها دور مهم في التأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتوصلت الدراسة الى أن مؤشرات الحكم الرشيد لا سيما الاستقرار السياسي والجودة التنظيمية لها تأثير كبير على الاستثمار الأجنبي المباشر في دول العينة.

2- دراسة: Paitoon, Kraipornsak 2018

(Good Governance and Economic Growth: An Investigation of Thailand and Selected Asian Countries)

(الحكم الرشيد والنمو الاقتصادي: دراسة في تايلند ودول آسيوية مختارة)

هدفت هذه الدراسة الى تحليل أثر الحكم الرشيد على النمو الاقتصادي في تايلند ودول آسيوية مختارة مع التركيز على تايلند للمدة (1996-2016).

افترضت الدراسة إن الحكم الرشيد له تأثير طردي على النمو الاقتصادي.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الحكم الرشيد ومتوسط دخل الفرد، إذ أن تحسن مؤشرات الحكم الرشيد يؤدي إلى زيادة متوسط دخل الفرد خلال مدة الدراسة.

1- الاطار النظري للحكم الرشيد

1-1- مفهوم الحكم الرشيد

إن هذا المصطلح تم تعريفه وفق مفاهيم متعددة تعكس توجهات أصحابها، ولفهم طبيعة هذا المفهوم وصفاته الأساسية سنتطرق الى مفهومه عبر عدد من المؤسسات والمنظمات الدولية، والباحثين والأكاديميين[1].

إن تعبير وفكرة الحكم الرشيد تشير إلى ضرورة الانتقال بالإدارة الحكومية من الحالة التقليدية إلى الحالة الأكثر تفاعلاً وتكاملاً بين الأركان والعناصر الرئيسية المكونة له وهي: الادارة الحكومية للقطاع العام، وإدارة القطاع الخاص بفعالياته المختلفة، وإدارة مؤسسات المجتمع المدني[2]. إذ يتسند مفهوم الحكم الرشيد على عناصر الشراكة ما بين المكونات الثلاث الرئيسية في المجتمع وهي: الحكومة، والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني، إذ تقوم العلاقة بينهما على اعتبار الحكم الرشيد مسؤولية تتسم بالشفافية والمساءلة من أجل تحقيق الكفاءة الإدارية التي تعتمد على مشاركة المواطنين في صنع القرار[3].

وقد عرف البنك الدولي الحكم الرشيد بأنه الطريقة التي تتم من خلالها ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للبلد لأغراض التنمية، فهو مرادف لإدارة تنموية سليمة تتميز بآلية

واضحة ومنفتحة ومتنورة لوضع السياسات، وهيكلية إدارية تتسم بأخلاقيات مهنية، وحكومة تنفيذية مسؤولة عن أعمالها، ومجتمع مدني مشارك في الشؤون العامة ويخضعون جميعهم لحكم القانون[4]، أي فعالاً وعادلاً ويعزز سيادة القانون، ويتكفل بتقديم الأولويات ووضع المناسب للمجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على أساس توافق الآراء ما بين المؤسسات وأفراد المجتمع، وتسمع فيه أصوات أكثر فئات المجتمع فقراً وضعفاً ويسمح لهم بالمشاركة في صنع القرارات الخاصة بتطوير موارد التنمية، لا سيما عند رسم السياسات العامة للدولة[5].

وعرفت المفوضية الأممية للأمم المتحدة الحكم الرشيد على أنه ممارسة السلطة الادارية والاقتصادية والسياسية لشؤون الدولة بما يمكن المواطنين من حق التعبير عن مصالحهم[6]. ويعد ذلك الحكم رشيداً إذا ما اشتمل على طريقة الحكومة في ممارسة شؤونها السياسية والاقتصادية والاصلاحات الإدارية بشكل صحصح ويتصف بالشفافية والمشاركة والمساءلة.

وبالاستناد إلى ما سبق يمكن استخلاص مفهوم للحكم الرشيد بأنه طريقة ممارسة السلطة على كافة المستويات (اقتصادياً وسياسياً وإدارياً واجتماعياً) وإدارة الموارد بشكل سليم بما يؤدي إلى تحقيق رفاهية الإنسان.

1-2- مؤشرات الحكم الرشيد Good Governance Indicators

قامت بعض المؤسسات الدولية منها برنامج الأمم المتحدة الانمائي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، بإصدار مجموعة من المؤشرات الكمية التي يمكن من خلالها قياس أو معرفة مستوى الحكم الرشيد في أي دولة، سوف نعتمد في بحثنا هذا على المؤشرات الصادرة عن البنك الدولي، وذلك لتناسبها مع موضوع البحث ومشكلته وهدفه، إذ إن مشكلة الاقتصاد العراقي هي ليست مشكلة اقتصادية متمثلة في ندرة الموارد وتعدد الحاجات، وإنما هي مشكلة سياسية وإدارية، إذ تتوفر الموارد الاقتصادية في العراق بوفرة كبيرة، لكن الخلل يكمن في إدارة هذه الموارد واستخدامها بشكل سليم، وإن السبب الأساسي لهذا الخلل هو الصراعات السياسية وسوء الإدارة، وتفشي الفساد، إذ إن المؤشرات التي تتبناها المؤسسات الدولية الأخرى (البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي) هي مؤشرات اقتصادية لا تتوافق مع مشكلة البحث فهي أيضاً نتيجة لهذه المشكلة وليست سبباً فيها، أما المؤشرات الصادرة عن البنك الدولي فهي مؤشرات سياسية تتعلق بإدارة الحكومة

لمؤسساتها المختلفة، وبالتالي فأن هذه المؤشرات هي المؤشرات المناسبة لموضوع البحث ومشكلته، وفيما يلي تحليل لهذه المؤشرات.

تم اعطاء هذه المؤشرات درجات أو قيم تتراوح بين (-2.5 لغاية +2.5) وتمثل القيم السالبة وصولاً إلى الدرجة (-2.5) أسوء الحالات لتطبيق الحكم الرشيد، وتمثل القيم الموجبة وصولاً الى الدرجة (+2.5) أفضل الحالات لتطبيق الحكم الرشيد، وهذه المؤشرات هي (إبداء الرأي والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فاعلية أداء الحكومة، الجودة التنظيمية، سيادة القانون، مكافحة الفساد).

التزاماً بأهداف ومنهجية البحث سوف يتم فيما يلي شرح وتحليل لكل مؤشرات الحكم الرشيد الصادرة عن البنك الدولي، وبيان موقع العراق بين دول العالم حسب تطبيق هذه المؤشرات.

1-2-1- مؤشر إبداء الرأي والمساءلة Voice and Accountability

يقيس هذا المؤشر مدى قدرة المواطنين على المشاركة في اختيار حكومتهم، وحرية التعبير عن الرأي، وتكوين منظمات المجتمع المدني وحرية الاعلام. فالتصويت يشير إلى مجموعة واسعة من الأفكار حول كيفية تعبير المواطنين عن تفضيلاتهم، وتأمين حقوقهم، والعمليات التي يمكن أن تمكن أو تقيد قدرة هؤلاء المواطنين على التعبير عن أهدافهم الفردية، والجماعية وتحقيقها، ومن ثم تحقيق نتائج أفضل للاقتصاد الكلي[7]. أما المساءلة فهي عملية حمل الفاعلين أفراداً أو مؤسسات على تحمل المسؤولية عن أفعالهم وتتطلب تحقيق الشفافية، والمسؤولية عن تبرير الاجراءات، وقابلية التنفيذ بين صانعي القرار والمواطنين، إذ يسهم إبداء الرأي والمساءلة في دعم الفقراء والمهمشين في الحصول على ما يحتاجون إليه لممارسة المزيد من الخيارات وتنميتها، وتحمل صانعي القرار المسؤولية[8].

1-2-2- مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف Political Stability and Absence of Violence

إن مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف يقيس احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو حدوث انقلاب غير شرعي أو استخدام العنف وهذ يشمل العنف ذو الطابع السياسي والأمني[9]. ويعني استقرار النظام السياسي، وقبول جميع أطراف الدولة بهذا النظام، ومن ضمنهم المعارضين للحكومة،

ويتضمن هذا المؤشر أيضاً حجم العنف المعبر عن عدم الرضا السياسي من بعض الأطراف المعارضة والموالية لسياسيات الحكومة. إذ يعد الاستقرار السياسي من أهم مؤشرات الحكم الرشيد إن لم يكن أهمها؛ لأنه كلما كانت الدولة مستقرة سياسياً وأمنياً، فإن ذلك ينعكس بشكل إيجابي على كافة المؤشرات الأخرى للحكم الرشيد، كما ينعكس على استقرار وانتعاش الوضع الاقتصادي، ويمكن توضيح تطور مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في العراق.

1-2-3- مؤشر فاعلية أداء الحكومة Government Effectiveness

يقصد بذلك فاعلية أداء المؤسسات الادارية الحكومية ومدى كفاءتها في توظيف الموارد بطريقة سليمة لخدمة المصلحة العامة، من خلال إدارة الموارد العامة، وتنفيذ السياسات، وتقديم خدمات ذات جودة عالية لتنظيم العمل الحكومي وقياس مدى جودة الخدمات العامة والخدمة المدنية، ودرجة استقلالية عمل الحكومة عن الضغوط السياسية وجودة الأنظمة وتطبيقها ومصداقية التزام الحكومة بهذه الأنظمة[10]. لا شك إن خدمة المواطنين هي الوظيفة الأهم للحكومة، وأحد أساليب تطبيق الحكم الرشيد هو تطوير ورفع مستوى كفاءة وفاعلية الأداء الحكومي، لذلك تقديم خدمات ذات جودة عالية للمواطنين واعتماد وتطبيق قوانين ذات جودة عالية هو ما يحاول مؤشر فاعلية الحكومة قياسه[11]. لذا فهو يتمثل في قدرة الحكومة على وضع السياسات العامة السليمة وتنظيمها وتطبيقها، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بوجود نظام إداري ذو كفاءة عالية.

1-2-4- مؤشر الجودة التنظيمية Regulatory Quality

يعرف مؤشر الجودة التنظيمية على إنه يقيس مدى قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح فعالة من شأنها المساهمة في تعزيز الاقتصاد ومنها تنمية القطاع الخاص ومساهمته في الاستثمار، إذ يهتم هذا المؤشر بقياس مدى جودة اللوائح والأنظمة التي تتبناها وتطبقها الحكومات في سبيل دعم القطاع الخاص كأحد المكونات الرئيسة للتنمية الاقتصادية **(World Bank, 2020: 5)**. وتتضمن الجودة التنظيمية منظومة من التشريعات القانونية التي تحدد من خلالها علاقة الدولة بالمجتمع لضمان سلامة الافراد وحقوقهم بغض النظر عن توجهاتهم وانتماءاتهم، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وتطبيق القوانين لتحقيق العدالة بين أفراد المجتمع، كما يهتم

هذا المؤشر بقياس جودة القوانين التي تنظم حياة المواطنين والطريقة التي يتفاعل بها الناس مع الحكومة في تشكيل عملية الحكم الرشيد[12].

1-2-5- مؤشر سيادة القانون Rule of Law

يقيس مؤشر سيادة القانون مدى ثقة المتعاملين بتطبيق القانون، وبأن الجميع حكام ومسؤولين ومواطنين يخضعون للقانون، وأن هناك أطراً قانونية وآليات النزاع القانوني، وكذلك ضمان حق التقاضي، واستقلال القضاء، وأن تطبق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وأن تكون هذه القوانين متفقة مع معايير حقوق الإنسان، وتكون ضامنة لها، ويجب أن تكون جميع الأطراف واثقة من احترام هذه القواعد ومن تطبيقها. ويعد المبدأ الأسمى في الإدارة السياسية العامة التي يجب مراعاتها من قبل جميع المسؤولين في الحكومات والمواطنين الذين يجب أن يكونوا متساوين أمام القضاء، ويهدف بشكل مباشر إلى تنظيم سلوك المواطنين وإدارة الشؤون الاجتماعية والحفاظ على النظام الطبيعي في الحياة الاجتماعية، وحماية الحقوق السياسية الأساسية للمواطنين، بما في ذلك الحرية والعدالة والمساواة، فضلاً عن كونه مطلب أساسي للحكم الرشيد الذي سيكون مستحيلاً دون وجود نظام قانوني سليم، والاحترام الواجب للقانون أو النظام الاجتماعي القائم على القانون[13].

1-2-6- مؤشر مكافحة الفساد Control of Corruption

يتعلق هذا المؤشر بقياس مكافحة حالات الفساد بجميع أنواعه: الفساد المالي والاداري والسياسي ومحاسبة المتسببين بهذا الفساد، كما يقيس مؤشر مكافحة الفساد المدى الذي يمكن من خلاله للسلطة العامة أن تحجم المكاسب الشخصية، وكذلك تسهم في تحجيم سيطرة النخب السياسية وأصحاب المصالح الشخصية على الحكم[14]. إن السيطرة على الفساد يدعم النمو الاقتصادي والتنمية، وتعد مكافحة الفساد أهم الأهداف الرئيسة لتطبيق الحكم الرشيد مقارنة بالأسلوب التقليدي للإدارة[15].

2- العلاقة بين الحكم الرشيد والانفاق الاستثماري

يرتبط الحكم الرشيد بعلاقة طردية مع الانفاق الاستثماري، إذ كلما ازدادت حرية إبداء الرأي وارتفعت نسبة المساءلة يؤدي ذلك إلى زيادة الاستثمار؛ لأن تحسن هذا المؤشر يسهم في تهيئة

مناخ مناسب للأعمال وجاذب للاستثمار مما يؤدي إلى جذب الاستثمار وزيادة المشاريع الاستثمارية[16]. كما يسهم الاستقرار الأمني والسياسي في خلق بيئة اقتصادية آمنة، إذ يؤثر هذا الاستقرار تأثيراً مباشراً في بيئة الأعمال والاستثمار، إذ كلما استقر الوضع السياسي والأمني كلما شجع ذلك على مزاولة الاعمال وزيادة الاستثمار، مما يسهم في زيادة المشاريع الاستثمارية وزيادة الإنتاج[17]. وكذلك إن زيادة كفاءة أداء المؤسسات الحكومية يسهم في تحسين البيئة الاقتصادية، وتساعد على تفعيل القطاع الخاص وزيادة الاستثمار[18]. كما إن زيادة مستوى الجودة التنظيمية يسهم في خلق بيئة ملائمة للأعمال جاذبة للاستثمار تسهم في زيادة المشاريع[19]. ويعد مؤشر سيادة القانون من المحددات المهمة لبيئة الأعمال والاستثمار، وإن غياب سيادة القانون أو تدني نسبته يؤدي إلى انخفاض الكثير من الأعمال وعدم ثقة المستثمرين ويولد لديهم توقعات تشاؤمية بالمستقبل مما ينعكس في انخفاض الاستثمار، كما ويشكل الفساد عائقاً أمام تدفق الاستثمارات إذ إن التصدي للفساد ومكافحته وانخفاض معدلاته يؤدي إلى زيادة الثقة لدى المستثمرين فيؤدي إلى زيادة المشاريع الاستثمارية[20].

3- بناء المؤشر التجميعي لمؤشرات الحكم الرشيد

3-1- مفهوم المؤشر التجميعي Concept of Aggregate Indicator

هو عبارة عن مقياس كمي مركب من مجموعة مختلفة من المؤشرات التي تعكس شمولية جوانب ظاهرة محل البحث من خلال دمج تلك المؤشرات المتعددة المختلفة بعد معالجتها احصائياً بناءً على نموذج معين بهدف الحصول على مؤشر تجميعي يعبر عن الاتجاه العام المشترك لتلك المؤشرات الفرعية، وهو بذلك يعمل على تجميع المعلومات وعرضها بشكل مبسط سهل الفهم والتفسير[21].

3-2- بناء المؤشر التجميعي لمؤشرات الحكم الرشيد

يتم بناء المؤشر التجميعي لمؤشرات الحكم الرشيد وفق الخطوات الآتية:

3-2-1- تحديد القيم المستهدفة للمؤشر: تم اختيار القيم المستهدفة بالاعتماد على قيم مؤشرات الحكم الرشيد الصادرة عن البنك الدولي.

3-2-2- تحديد الأوزان للمؤشرات الفرعية: تعكس الأوزان الأهمية النسبية لكل للمؤشرات الداخلة في قياس المؤشر التجميعي للحكم الرشيد، إذ يتم اعطاء وزن لكل مؤشر فرعي.

3-2-3- تجميع المؤشرات الفرعية: يتم في هذه الخطوة تجميع المؤشرات الفرعية للحكم الرشيد في مؤشر واحد يمثل مؤشرات الحكم الرشيد في العراق.

يتم الاعتماد على معامل الاختلاف في حساب أوزان المؤشرات الداخلة في النموذج، إذ يسمح بالحصول على أفضل النتائج من حيث التقدير والتفسير، ويتم احتساب المؤشر التجميعي وفق أسلوب معامل الاختلاف من خلال أخذ معامل الاختلاف لكل مؤشر من مؤشرات الحكم الرشيد (CVi)، والذي يحسب وفق المعادلات التالية[22]:

$$CVi = \frac{\sigma i}{\mu i} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (1-3)$$

إذ إن:

σi: الانحراف المعياري

μi : الوسط الحسابي

ومن ثم يتم تجميع معاملات الاختلاف لجميع مؤشرات الحكم الرشيد للوصول إلى مجموع معاملات الاختلاف، وبقسمة معامل الاختلاف لكل مؤشر من مؤشرات الحكم الرشيد (CVi) على مجموع معاملات الاختلاف (SCV) وكما في المعادل الآتية:

$$Wi = \frac{CV\,i}{SCV} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (2-3)$$

إذ إن:

Wi: الوزن النسبي

SCV: مجموع معاملات الاختلاف

يتم تحديد قيمة الأوزان (Wi) الذي سيتم ترجيح القيم الحقيقية وفقاً لها، وبالتطبيق يظهر المؤشر التجميعي لمؤشرات الحكم الرشيد كما في الملحق (1) وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\sum_{i=1}^{3} Wi(means)i,t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (3-3)$$

إذ إن:

Wi: الوزن النسبي لكل مؤشر من مؤشرات الحكم الرشيد

means: متوسط جميع المؤشرات المستعملة في بناء المؤشر التجميعي للحكم الرشيد.

4- قياس العلاقة بين الحكم الرشيد والانفاق الاستثماري في العراق

لقياس العلاقة بين المتغيرات سنقوم بتطبيق نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الابطاء الموزعة (ARDL) من أجل بيان مدى تأثير الحكم الرشيد على الانفاق الاستثماري في العراق للمدة (2004-2024)، سيتم ذلك وفقاً لمخرجات البرنامج القياسي (EVIEWS) الاصدار التاسع.

4-1- متغيرات البحث

يتم ترميز وتصنيف نوع متغيرات البحث وفق الجدول الآتي:

الجدول (4-1) ترميز وتصنيف متغيرات البحث

المتغيرات	الرمز	نوع المتغيرات
الحكم الرشيد	X	متغير مستقل
الانفاق الاستثماري	Y	متغير تابع

المصدر: من إعداد الباحث.

4-2- طبيعة بيانات البحث

تم بناء مؤشر تجميعي لمؤشرات الحكم الرشيد من خلال الطرق الاحصائية والرياضية التي تم توضيحها في المحور السابق، إذ تم حساب أوزان نسبية لمؤشرات الحكم الرشيد استخرجنا منها المؤشر التجميعي لهذه المؤشرات وتم تمثيله بالرمز (X)، وتم تحويل بيانات المتغيرات من بيانات سنوية إلى بيانات ربع سنوية، لغرض تطبيق نماذج الاقتصاد القياسي التي ستعطي نتائج أكثر دقة وموضوعية فيما إذا كانت السلاسل الزمنية للبيانات طويلة نسبياً.

4-3- العلاقة بين المتغيرات

يمكن الإشارة إلى طبيعة العلاقة بين المتغيرات وفقاً للنظرية الاقتصادية في الجدول (3-2).

الجدول (4-2) العلاقة بين متغيرات البحث

ت	المتغيرات	العلاقة
1	علاقة الحكم الرشيد مع الانفاق الاستثماري	طردية

المصدر: من إعداد الباحث.

4-4- اختبارات جذر الوحدة

يوضح الجدولين (4-3) و (4-4) نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع(ADF) واختبار فليبس بيرون (PP) للسلاسل الزمنية للمتغيرات عند المستوى والفرق الأول بوجود حد ثابت، وحد ثابت مع اتجاه عام، وبدون حد ثابت واتجاه عام.

الجدول (4-3) اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)			
At Level			
		X	**Y**
With Constant	t-Statistic	-1.358	-2.487
	Prob.	0.601	0.120
		n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.153	-2.608
	Prob.	0.916	0.277
		n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.648	-1.624
	Prob.	0.855	0.098
		n0	*
At First Difference			
		d(X)	**d(Y)**
With Constant	t-Statistic	-13.800	-13.712
	Prob.	0.000	0.000
		***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-13.809	-14.016
	Prob.	0.000	0.000
		***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-13.747	-13.747
	Prob.	0.006	0.000

		***	***

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج الاقتصاد القياسي Eviews.

الجدول (4-4) اختبار فليبس بيرون (PP)

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)			
At Level			
		X	Y
With Constant	t-Statistic	-1.357	-2.520
	Prob.	0.602	0.112
		n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.153	-2.599
	Prob.	0.916	0.281
		n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.651	-1.628
	Prob.	0.856	0.097
		n0	*
At First Difference			
		d(X)	d(Y)
With Constant	t-Statistic	-13.800	-13.712
	Prob.	0.000	0.000
		***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-13.809	-14.032
	Prob.	0.000	0.000
		***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-13.747	-13.747
	Prob.	0.000	0.000
		***	***

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج الاقتصاد القياسي Eviews.

نلاحظ من الجدولين (4-3) و (4-4) إن المتغيرات غير ساكنة عند المستوى الأصلي للبيانات وأصبحت ساكنة بعد أخذ الفرق الأول لها.

4-5- التقدير الأولي وفق نموذج (ARDL)

يبين الجدول (4-5) نتائج التقدير الأولي لنموذج (ARDL) للعلاقة بين الحكم الرشيد والانفاق الاستثماري.

الجدول (4-5) التقدير الأولي وفق نموذج (ARDL)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y (-1)	3.30061	0.084658	38.98761	0.0000
Y (-2)	-4.51224	0.226012	-19.9647	0.0000
Y (-3)	3.028095	0.228995	13.2234	0.0000
Y (-4)	-0.84117	0.087447	-9.61917	0.0000
X	2.229752	0.820849	2.716396	0.0091
X(-1)	-5.45188	2.213029	-2.46354	0.0174
X(-2)	4.483003	2.14818	2.086885	0.0422
X(-3)	-1.20709	0.74858	-1.6125	0.1134
C	0.209372	0.152586	1.372156	0.1764
R-squared	0.998869	Mean dependent var		24.01868
Adjusted R-squared	0.998681	S.D. dependent var		5.823045
S.E. of regression	0.211481	Akaike info criterion		-0.12542
Sum squared resid	2.146764	Schwarz criterion		0.197164
Log likelihood	12.57456	Hannan-Quinn criter.		-5.47E-05
F-statistic	5301.076	Durbin-Watson stat		2.232534
Prob(F-statistic)	0.00000			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج الاقتصاد القياسي Eviews.

يتبين من الجدول أعلاه إن معامل التحديد بلغ (99%)، وإن معامل التحديد المصحح بلغ (99%)، مما يعطي قوة تفسيرية للنموذج، إذ إن المتغير المستقل (الحكم الرشيد) يفسر (99%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الانفاق الاستثماري)، كما يلاحظ إن فترات الابطاء المثلى التي تم اختيارها حسب نموذج (ARDL) هي من الرتبة (3، 4)، إذ تشير فترات الابطاء إلى رتبة المتغيرات (Y، X) على التوالي، ويتم اختيار فترة الابطاء المثلى التي تعطي أقل قيمة للمعايير المستعملة.

4-6- اختبار الحدود للعلاقة بين المتغيرات

من أجل اختبار مدى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغير المستقل (الحكم الرشيد) والمتغير التابع (الانفاق الاستثماري) يتم حساب احصائية (F)، والجدول (4-6) يوضح نتائج اختبار الحدود لنموذج (ARDL).

الجدول (4-6) اختبار الحدود

Test Statistic	Value	K
F-statistic	6.297108	1
Critical Value Bounds		
Significance	**I0 Bound**	**I1 Bound**
10%	4.040	4.780
5%	4.940	5.730
2.50%	5.770	6.680
1%	6.840	7.840

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج الاقتصاد القياسي Eviews.

تبين نتائج الجدول أعلاه إن القيمة المحسوبة لإحصائية (F) تساوي (6.297108) وهي أكبر من قيمة (F) الحرجة عند حدها الأعلى عند مستوى (5%) وهي تساوي (5.730)، ومن ثم نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

4-7- تقدير معلمات الأجل القصير والأجل الطويل ومعلمة تصحيح الخطأ

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، ينبغي الآن الحصول على المقدرات القصيرة والطويلة الأجل لمعلمات النموذج المقدر ومعلمة تصحيح الخطأ، والجدول (4-7) يوضح ذلك.

الجدول (4-7) تقدير معلمات الأجل القصير والأجل الطويل ومعلمة تصحيح الخطأ

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y5(-1))	2.325319	0.083826	27.73998	0.0000
D(Y5(-2))	-2.18693	0.144095	-15.1769	0.0000
D(Y5(-3))	0.84117	0.087447	9.619165	0.0000

D(X)	2.229752	0.820849	2.716396	0.0091
D(X(-1))	-4.483	2.14818	-2.08689	0.0422
D(X(-2))	1.207087	0.74858	1.612502	0.1134
CointEq(-1)	-0.02471	0.007045	-3.50738	0.0010
Cointeq = Y5 - (2.1768*X + 8.4735)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X	2.176845	0.724771	3.003492	0.0042
C	8.473479	5.3118	1.595218	0.1172

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج الاقتصاد القياسي Eviews.

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين الحكم الرشيد والانفاق الاستثماري، إذ إن معلمة تصحيح الخطأ (0.02471-) سالبة ومعنوية احصائياً عند مستوى (1%)، وإن (0.02) من أخطاء الأجل القصير التي تسببها صدمات المتغير المستقل يمكن للمتغير التابع أن يصححها خلال وحدة الزمن.

يمكن تفسير العلاقة القصيرة والطويلة الأجل بين الحكم الرشيد والانفاق الاستثماري كما يأتي:

4-7-1- العلاقة قصيرة الأجل

توضح نتائج الجدول أعلاه وجود علاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات، أي وجود أثر معنوي طردي للحكم الرشيد على نسبة الانفاق الاستثماري في الأجل القصير عند مستوى معنوية (5%)، مما يعني إن زيادة قيمة الحكم الرشيد بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة نسبة الانفاق الاستثماري بمقدار (2.22) وحدة، وبالعكس إن انخفاض قيمة الحكم الرشيد بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض نسبة الانفاق الاستثماري بمقدار (2.22) وحدة، على افتراض ثبات العوامل الأخرى.

4-7-2- العلاقة طويلة الأجل

توضح النتائج وجود علاقة طويلة الأجل بين الحكم الرشيد ونسبة الانفاق الاستثماري من الانفاق العام، وإن الحكم الرشيد له أثر معنوي عند مستوى احتمالية (5%)، وإنه يرتبط بعلاقة طردية مع نسبة الانفاق الاستثماري من الانفاق العام في الأجل الطويل، إذ إن زيادة قيمة الحكم الرشيد بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة نسبة الانفاق الاستثماري بمقدار (2.17) وحدة، وبالعكس

إن انخفاض قيمة الحكم الرشيد بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض نسبة الانفاق الاستثماري بمقدار (2.17) وحدة، على افتراض ثبات العوامل الأخرى.

إن النتائج أعلاه مطابقة للنظرية الاقتصادية، إذ كلما تحسنت مؤشرات الحكم الرشيد (إبداء الرأي والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فاعلية أداء الحكومة، الجودة التنظيمية، سيادة القانون، مكافحة الفساد) يسهم ذلك في زيادة نسبة الانفاق الاستثماري، إذ إن تحسن مؤشرات الحكم الرشيد يسهم في تصحيح الخلل في الإدارة الاقتصادية وتحسين السياسات الاقتصادية مما يؤدي إلى توجيه جزء مهم من الانفاق العام نحو الاستثمار، فضلاً عن خلق مناخ استثماري ملائم للاستثمار، ومن ثم زيادة نسبة الانفاق الاستثماري، وبالعكس كلما انخفضت مؤشرات الحكم الرشيد (إبداء الرأي والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فاعلية أداء الحكومة، الجودة التنظيمية، سيادة القانون، مكافحة الفساد) يسهم ذلك في انخفاض نسبة الانفاق الاستثماري.

4-8- اختبارات جودة النموذج القياسي

بعد تقدير اختبارات نموذج (ARDL) ينبغي التأكد من جودة أداء النموذج وسلامته من المشاكل القياسية، وذلك من خلال استخدام الاختبارات الآتية:

4-8-1- اختبار ثبات التجانس للتباين (تباين حدود الخطأ) (ARCH)

يتضح من خلال الجدول (4-8) إن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين؛ لأن قيمة (F) المحتسبة بلغت (0.091119) عند مستوى احتمالية (0.7639) والتي جاءت غير معنوية عند مستوى (5%)، وهذا يعني خلو النموذج المقدر من مشكلة عدم تجانس التباين

الجدول (4-8) اختبار ثبات التجانس للتباين (تباين حدود الخطأ)

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.091119	Prob. F(1,58)	0.7639
Obs*R-squared	0.094220	Prob. Chi-Square(1)	0.7589

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج الاقتصاد القياسي Eviews.

4-8-2- اختبار الارتباط الذاتي لمتسلسل LM

يتبين من خلال الجدول (4-9) أن نتائج الاختبار أثبتت صلاحية وجودة النموذج المقدر؛ لأن قيمة (F) المحتسبة بلغت (0.193559) عند مستوى احتمالية (0.8246) والتي جاءت غير

معنوية عند مستوى (5%) وهذا يعني خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي.

الجدول (4-9) اختبار الارتباط الذاتي لمتسلسل (LM)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.193559	Prob. F(2,54)	0.8246
Obs*R-squared	0.444468	Prob. Chi-Square(2)	0.8007

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج الاقتصاد القياسي Eviews.

4-8-3- اختبار مدى ملائمة صحة الشكل الدالي Ramsey Test

يتضح من الجدول (4-10) من خلال قيمة احصائية (t) المحتسبة البالغة (0.002295) وقيمتها الاحتمالية (0.9982) والتي جاءت غير معنوية عند مستوى (5%)، وكذلك قيمة (F) المحتسبة بلغت (5.27E-06) وقيمتها الاحتمالية (0.9982) والتي جاءت غير معنوية عند مستوى (5%)، مما يعني صحة الشكل الدالي للنموذج المقدر.

الجدول (4-10) اختبار مدى ملائمة صحة الشكل الدالي Ramsey Test

Ramsey RESET Test			
Equation: UNTITLED			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
	Value	Df	Probability
t-statistic	0.002295	56	0.9982
F-statistic	5.27E-06	(1, 56)	0.9982

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج الاقتصاد القياسي Eviews.

الاستنتاجات

1- قبول فرضية البحث التي تنص على إن الحكم الرشيد يمارس أثراً معنوياً طردياً على الانفاق

2- إن مؤشرات الحكم الرشيد في العراق متدنية انعكاساً لتدهور أوضاع الحكم.

3- إن الانفاق الاستثماري متذبذب انعكاساً لتدهور مؤشرات الحكم الرشيد، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية، ولا سيما الأزمات والصدمات التي تعرض لها الاقتصاد العراقي والتي عادة ما تكون صدمات خارجية مرتبطة بانخفاض أسعار النفط الخام مما يؤثر بشكل سلبي على الاقتصاد العراقي من خلال انخفاض الايرادات النفطية ومن ثم انخفاض

تخصيصات الموازنة العامة ومن ثم انخفاض الانفاق الاستثماري، ويحدث العكس في حالة زيادة أسعار النفط وزيادة الايرادات النفطية.

4- أوضحت نتائج قياس العلاقة بين الحكم الرشيد والانفاق الاستثماري وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، وإنها ترتبط بعلاقة طردية في الأجل القصير والطويل، إذ إن تحسن مؤشرات الحكم الرشيد يسهم في زيادة نسبة الانفاق الاستثماري؛ لأنه يهيئ بيئة جاذبة للاستثمار وملائمة للأعمال مما يسهم في زيادة المشاريع الاستثمارية والعكس صحيح.

التوصيات

1. العمل على إرساء مبادئ الحكم الرشيد ورفع مستوى مؤشراته وصولاً لتحقيق مستوى مقبول من الحكم الرشيد، إذ يعد الحكم الرشيد أفضل استراتيجية للارتقاء بالاقتصاد العراقي باعتبار إن المشكلة التي يعاني منها العراق بشكل عام والاقتصاد العراقي بشكل خاص هي في الأساس مشكلة حكم وإدارة.
2. ضرورة تنويع مصادر الدخل من خلال اعتماد استراتيجية للتنويع الاقتصادي وخلق قطاعات إنتاجية متنوعة تعمل على زيادة وتنويع مصادر الدخل القومي، وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، واستخدام العوائد المكتسبة من القطاع النفطي في إحداث تنمية اقتصادية مرتكزة على التنويع والتوجه نحو الاستثمار في قطاعات أخرى، أي إن القطاع النفطي يتم الاعتماد عليه ليكون وسيلة لإحداث التنويع الاقتصادي، وتحفيز النمو في القطاعات الأخرى كالزراعة والصناعة والتجارة والخدمات، فضلاً عن القطاعات المعدنية كالغاز والمعادن والفوسفات، مما يسهم في زيادة الاستثمار وانتاج المزيد من السلع والخدمات وتنويعها.
3. توجيه الجزء الأكبر من الانفاق العام نحو الإنفاق الاستثماري، من خلال معالجة الترهل الإداري في المؤسسات الحكومية، ومكافحة الفساد المالي والإداري والسياسي الذي يشكل عبء كبير على الاقتصاد العراقي، وخلق بيئة استثمارية جاذبة للاستثمار، وتفعيل دور الهيئة العامة للاستثمار وفروعها في المحافظات ومنحها المزيد من الاستقلالية، وتوفير الحماية اللازمة للمستثمرين المحليين والأجانب، ودعم القطاع الخاص وتفعيل دوره لما له من أهمية كبيرة في زيادة نسبة الاستثمار، وضرورة اتخاذ خطوات واقعية وجدية لإصلاح السياسة المالية في العراق

لما لها من أثر في توجيه الانفاق العام نحو الانفاق الاستثماري وتخفيض نسبة الانفاق التشغيلي، وضرورة أن تكون أوجه الانفاق خاضعة للمراقبة والمساءلة والمحاسبة، من أجل تقليل الهدر، والسيطرة على الفساد، مما يسهم في توفير الاموال اللازمة للاستثمار.

4. ضرورة توافر الإرادة السياسية لتطبيق الحكم الرشيد؛ لأنه على الرغم من أهمية التوصيات التي تم ذكرها، لكن لا يمكن تطبيقها ما لم تتوافر الإرادة السياسية التي تعد منطلقاً أساسياً لإرساء مبادئ الحكم الرشيد والارتقاء بمستوى مؤشراته، ومن هنا يمكننا التمييز بين الإجراءات السطحية الهادفة إلى مجرد تحسين صورة المسؤولين، وبين الجهود الجوهرية المستندة إلى إحداث تغيير حقيقي يهدف إلى تحقيق الحكم الرشيد.

الهوامش:

(1) زغيشي، مصطفى، دور الحكم الراشد في تجسيد العدالة الانتقالية، اطروحة دكتوراه (غير مشورة)، جامعة باتنة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2020، ص 13.

(2) الكايد، زهير عبدالكريم، الحكمانية قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، 2003: ص 12-13.

(3) الكرخي، مجيد جعفر، مؤشرات الحكم الرشيد، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2017: ص33.

(4) شريف، أثير أنور، دور الحاكمية في عملية إعداد الموازنة العامة للدولة في العراق – دراسة حالة، اطروحة دكتوراه (غير مشورة)، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، بغداد، 2008: ص 38.

(5) Jindal, Neena, Good Governance: Needs and Challenges, International Journal of Scientific & Engineering Research, Jaypee University of Information and Technology, Volume (5), Issue (5), 2014: 114.

(6) صديقي، العربي وآخرون، تجربة الحكم الرشيد في قطر – روافع التنمية المستدامة والتمكين المجتمعي (1995-2013)، مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الأولى، الدوحة، 2018: 14.

(7) ياسر، محمد عريبي، الحكم الرشيد وتطبيق مؤشراته في العراق بعد عام (2003): دراسة مقارنة مع فنلندا، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد (28)، 2017: 9.

(8) عبداللطيف، عادل، الحكم الرشيد المضمون والتطبيق، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2013: 11-13.

(9) Kaufmann, D. & et al ,The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues, (World Bank Policy Research Working Paper No (5430), The World Bank, Washington, 2010: 6.

(10) Pradhan, R. P. & Sanyal G. S., Good Governance and Human Development: Evidence form Indian States, Journal of Social and Development Science, Volume (1), Issue (1). , 2011: 4.

(11) البسام، بسام عبدالله، الحوكمة الرشيدة: المملكة العربية السعودية حالة دراسية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد (11)، 2014: 12.

(12) الرفاعي، محمد سليمان حسن، الحكم الرشيد في الاردن: الواقع والتطلعات، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الادارية، المجلد (39)، العدد (3)، 2019: 44.

(13) Keping, Yu, Governance and Good Governance: A New Framework for Political Analysis, Fudan Journal of the Humanities and Social Sciences, Volume (11), Issue (1), 2017: 5 .

(14) Kaufmann, D. & et al., Governance Matter: Aggregate and Individual Governance Indicators (1996-2007), The World Bank, Washington, 2008:7.

(15) البسام، 2014: 12.

(16) البسام، بسام عبدالله، الحوكمة في القطاع العام، معهد الادارة العامة، مركز البحوث والدراسات، الرياض، 2016: 67.

(17) عبدالرضا، نبيل جعفر (2021)، موارد ضائعة في موازنة عراقية مستنسخة–موازنة عام (2019) إنموذجاً، مؤسسة الحوار المتمدن، العدد (6040)، 2021: 15.

(18) المطوري، أحمد جاسم محمد، مدى توافر مؤشرات إدارة الحكم وأثرها على النمو الاقتصادي في العراق، مجلة الاقتصاد الخليجي، جامعة البصرة، المجلد (27) العدد (19)، 2011: 9.

(19) Reinhart, C. M., & Rogoff, K. S., This Time is Different: Eight Centuries of Financial Folly, Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 2009: 2.7

(20) معزب، عادل جارالله، الحكم الرشيد والتنمية البشرية في البلاد العربية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الطبعة الأولى، برلين، 2020: 28–29.

(21) فاضل، ايهاب أحمد واسماعيل، هيثم عبدالخالق، دور السياسة النقدية في المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق بحث تطبيقي في البنك المركزي العراق للمدة (2010–2017)، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد (14)، العدد (49)، 2019: 84.

(22) Ozkok, Zeynep, Financial Openness and Financial Development: An Analysis Using Indices, Francis Xavier University, 2010: 6.

المصادر

المصادر العربية

أولاً: الكتب

1- البسام، بسام عبدالله (2016)، الحوكمة في القطاع العام، معهد الادارة العامة، مركز البحوث والدراسات، الرياض.

2- صديقي، العربي وآخرون (2018)، تجربة الحكم الرشيد في قطر – روافع التنمية المستدامة والتمكين المجتمعي (1995–2013)، مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الأولى، الدوحة.

3- الكايد، زهير عبدالكريم (2003)، الحكمانية قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة.

4- الكرخي، مجيد جعفر (2017)، مؤشرات الحكم الرشيد، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان.

5- معزب، عادل جارالله (2020)، الحكم الرشيد والتنمية البشرية في البلاد العربية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الطبعة الأولى، برلين.

ثانياً: الرسائل والاطاريح

1. زغيشي، مصطفى (2020)، دور الحكم الراشد في تجسيد العدالة الانتقالية، اطروحة دكتوراه (غير مشورة)، جامعة باتنة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.
2. شريف، أثير أنور (2008)، دور الحاكمية في عملية إعداد الموازنة العامة للدولة في العراق – دراسة حالة، اطروحة دكتوراه (غير مشورة)، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، بغداد.
3. فرج، شعبان (2012)، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر للمدة (2000-2010)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

ثالثاً: الدوريات والمؤتمرات والندوات

1- البسام، بسام عبدالله (2014)، الحوكمة الرشيدة: المملكة العربية السعودية حالة دراسية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد (11).

2- الرفاعي، محمد سليمان حسن (2019)، الحكم الرشيد في الاردن: الواقع والتطلعات، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الادارية، المجلد (39)، العدد (3).

3- محمود، ختام حمادي (2019)، الحكم البرلماني الرشيد وآليات تطبيقه في ظل نصوص دستور جمهورية العراق لعام 2005، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد (16)، الانبار.

4- حسن، باسم عبدالهادي (2020)، السياسات الاقتصادية في العراق التحديات والفرص، مؤسسة فريدريش إيبرت، عمان.

5- عبداللطيف، عادل (2013)، الحكم الرشيد المضمون والتطبيق، برنامج الأمم المتحدة الانمائي.

6- عبدالرضا، نبيل جعفر (2021)، موارد ضائعة في موازنة عراقية مستنسخة-موازنة عام (2019) إنموذجاً، مؤسسة الحوار المتمدن، العدد (6040).

7- فاضل، ايهاب أحمد واسماعيل، هيثم عبدالخالق (2019)، دور السياسة النقدية في المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق بحث تطبيقي في البنك المركزي العراق للمدة (2010-2017)، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد (14)، العدد (49).

8- اللهيبي، ذاكر هادي عبدالله وفرحان، سعد عبدالكريم حماد (2018)، أثر بعض متغيرات البيئة الاستثمارية الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر في إقليم كردستان العراق للمدة (2006-2016)، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، المجلد (37) العدد (119).

9- المطوري، أحمد جاسم محمد (2011)، مدى توافر مؤشرات إدارة الحكم وأثرها على النمو الاقتصادي في العراق، مجلة الاقتصاد الخليجي، جامعة البصرة، المجلد (27) العدد (19).

10- ياسر، محمد عريبي (2017)، الحكم الرشيد وتطبيق مؤشراته في العراق بعد عام (2003): دراسة مقارنة مع فنلندا، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد (28).

المصادر الأجنبية

1. Jindal, Neena (2014), Good Governance: Needs and Challenges, International Journal of Scientific & Engineering Research, Jaypee University of Information and Technology, Volume (5), Issue (5).
2. Keping, Yu (2017), Governance and Good Governance: A New Framework for Political Analysis, Fudan Journal of the Humanities and Social Sciences, Volume (11), Issue (1).
3. Kaufmann, D. & et al. (2008), Governance Matter: Aggregate and Individual Governance Indicators (1996-2007), The Word Bank, Washington.
4. Kaufmann, D. & et al (2010), The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues, (World Bank Policy Research Working Paper No (5430), The World Bank, Washington.

5. Mumtaz, Hussain Shah & Anum, Gul Afridi (2015), Significance of Good Governance for FDI Inflows in SAARC Countries, Business & Economic Review, Volume (7), Issue (2).
6. Ozkok, Zeynep (2010), Financial Openness and Financial Development: An Analysis Using Indices, Francis Xavier University.
7. Paitoon, Kraipornsak (2018), Good Governance and Economic Growth: An Investigation of Thailand and Selected Asian Countries, Eurasian Journal of Economics and Finance.
8. Pradhan, R. P. & Sanyal G. S. (2011), Good Governance and Human Development: Evidence form Indian States, Journal of Social and Development Science, Volume (1), Issue (1).
9. Tripathi, Rahul (2017), Good governance: origin, importance and development in India, International Journal of Development Research, Volume (7), Issue (1).
10. Reinhart, C. M., & Rogoff, K. S. (2009), This Time is Different: Eight Centuries of Financial Folly, Princeton, New Jersey: Princeton University Press.